Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 418-448
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.25

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Digital Financial Technology on Financial Inclusion in the Banking Sector: A Comparative Study between Egyptian and Iraqi Banks

Sodfa Eltaher*[A], moudher Khaled [B]

[A] College of Commerce/Al-Azhar University (Girls' Branch)
[B] College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Digital Financial Technology, Financial Inclusion, National Bank of Egypt, Rafidain Bank of Iraq.

Article history:

Received	01 Oct. 2025
Received in revised form	04 Oct. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sodfa Eltaher
College of Commerce/Al-Azhar University (Girls' Branch)

Abstract: This study aimed to compare the National Bank of Egypt and Rafidain Bank of Iraq in the field of digital financial technology, focusing on their role in promoting financial inclusion. The research's value lies in highlighting the common challenges facing fintech companies in both countries, such as a weak business environment, regulatory gaps, weak digital infrastructure, limited institutional support, a financial trust and awareness gap, and high operating costs. This study contributes to a deeper understanding of these obstacles and their impact on expanding financial inclusion services.

The purpose of the study was to assess the impact of mobile applications, emails, and websites on promoting financial inclusion, while examining the differences between the two banks. The research was designed using a descriptive and analytical approach. The study population consisted of customers of the National Bank of Egypt and Rafidain Bank of Iraq, both financially covered and non-financially covered. The study sample consisted of 384 customers. Data was collected using an electronic and paper questionnaire. A total of 354 valid questionnaires were returned, with a response rate of 92%. The results showed a statistically significant positive impact of digital financial technology on financial inclusion. This study highlights its originality and scientific value by providing a comprehensive analysis comparing two banking experiences in two different economic environments, contributing to the development of strategic recommendations that support the promotion of financial inclusion and the development of the digital economy in Egypt and Iraq.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 418-448
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.25

تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في القطاع المصرفي: دراسة مقارنة بين المصارف المصرية والعراقية

صدفة الطاهر محمد الطاهر
كلية التجارة
جامعة الازهر (فرع البنات)

مظهر خالد عبد الحميد
كليه الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة المقارنة بين البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي في مجال التكنولوجيا المالية الرقمية، مع التركيز على دورها في تعزيز الشمول المالي. تجلت قيمة البحث في تسليطه الضوء على التحديات المشتركة التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في البلدين، مثل ضعف بيئة الأعمال، الفجوات التنظيمية، ضعف البنية التحتية الرقمية، محدودية الدعم المؤسسي، فجوة الثقة والوعي المالي، وارتفاع التكاليف التشغيلية، ما يساهم في فهم أعمق لهذه العقبات وتأثيرها على توسيع خدمات الشمول المالي.

غرض الدراسة جاء لتقييم تأثير تطبيقات الهواتف المحمولة، الرسائل الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية على تعزيز الشمول المالي، مع التحقق من الفروق بين المصرفين. تم تصميم البحث باستخدام منهج وصفي تحليلي، حيث كان مجتمع الدراسة متمثلاً في عملاء البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي، متمثل في كلًا من العملاء المشمولين وغير المشمولين ماليًا.

تم اختيار عينة الدراسة بعينة قدرها 384 مفردة من العملاء، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة إلكترونية وورقية، حيث تم استرجاع 354 استبانة صالحة للاستخدام الإحصائي بنسبة استجابة بلغت 92%. أظهرت النتائج تأثيرًا ذا دلالة إحصائية إيجابية لتقنيات التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي. وتبرز هذه الدراسة الأصالة والقيمة العلمية من خلال تقديم تحليل شامل لمقارنة تجربتين مصرفيتين في بيئتين اقتصاديتين مختلفتين، مما يساهم في تطوير توصيات استراتيجية تدعم تعزيز الشمول المالي وتنمية الاقتصاد الرقمي في مصر والعراق.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية الرقمية، الشمول المالي، البنك الأهلي المصري، بنك الرافدين العراقي.

1. المقدمة:

مع تسارع التطور التكنولوجي، أصبحت التكنولوجيا المالية الرقمية تمثل نقلة نوعية في طرق تقديم الخدمات المالية، إذ تعتمد على تقنيات متقدمة لمعالجة وتحليل البيانات بفعالية. في الوقت ذاته، يُعَدُّ الشمول المالي من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، والذي يتطلب وجود بنية رقمية متكاملة تضمن وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية بسهولة وبدون عوائق.

هذا وتُعد التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة التي غيّرت وجه القطاع المالي العالمي، إذ توفر تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، العملات الرقمية وتكنولوجيا البلوك تشين. ساهمت هذه الابتكارات في تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من توسيع وصول خدماتها إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تعاني من نقص في التغطية المالية، مما أدى إلى خفض تكلفة تقديم هذه الخدمة وتحسين كفاءتها. وتُعَدُّ هذه التكنولوجيا من الأدوات الأساسية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي، من خلال تلبية

الاحتياجات المصرفية والمالية لجميع فئات المجتمع وتسهيل الوصول إليها بأقل تكلفة ممكنة مع توفير الحماية المناسبة.

كما إن التطورات السريعة في المنتجات والخدمات المالية، التي أدت إلى تسهيل المعاملات المالية محلياً وعبر الحدود، دفعت الحكومات والبنوك المركزية وشركات التكنولوجيا المالية إلى ابتكار منتجات رقمية تلبي احتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود، بما يسهم في تحقيق الشمول المالي.

ومن هذا المنطلق يركز مفهوم الشمول المالي على قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توفير خدمات مالية شاملة تشمل التأمين والاستثمار لجميع فئات المجتمع بدءاً من الأفراد والأسر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى هذه الخدمات وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالوصول إلى الخدمات المالية يعد أمراً أساسياً لتمويل الاستثمارات، توسيع الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تمكين الأفراد والشركات من الحصول على الائتمان، المدخرات، التأمين، والاستثمارات.

وبناءً عليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية الرقمية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مع تركيز خاص على المقارنة بين القطاع المصرفي في مصر والعراق.

2. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما هو تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على تعزيز الشمول المالي في البنك الأهلي المصري مقارنة ببنك الرافدين العراقي؟

وعليه تتفرع أسئلة الدراسة الآتية:

- كيف تؤثر التكنولوجيا المالية الرقمية على مستوى الشمول المالي في البنك الأهلي المصري؟
- ما هو تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في بنك الرافدين العراقي؟
- ما الفروقات في مدى استفادة البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي من التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟
- ما العوامل التقنية والتنظيمية المؤثرة في تطبيق التكنولوجيا المالية الرقمية في كلا البنكين؟
- كيف تساهم التكنولوجيا المالية الرقمية في التغلب على التحديات المتعلقة بالشمول المالي في البنك الأهلي مقارنة ببنك الرافدين؟

3. أهمية البحث: تنقسم أهمية البحث إلى الأهمية العلمية والعملية كما يأتي:

أ. الأهمية العلمية:

- ❖ يقدم البحث إسهاماً معرفياً هاماً من خلال دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي، مع تركيز خاص على البيئتين المصرفيتين في مصر والعراق، وهو مجال يحتاج إلى مزيد من الدراسات التحليلية في المكتبة العلمية العربية.
- ❖ يساعد البحث في سد الفجوة البحثية المتعلقة بتقييم أثر التقنيات المالية الحديثة على تعزيز الوصول المالي للفئات غير المشمولة مالياً.
- ❖ يعزز الفهم العلمي لكيفية استفادة القطاع المصرفي من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق شمول مالي أوسع وأكثر فعالية.

ب. الأهمية العملية:

- ❖ يوفر البحث إطاراً عملياً لصناع القرار في البنوك والمؤسسات المالية لوضع استراتيجيات رقمية تستهدف توسيع قاعدة الشمول المالي.
- ❖ يسهم في تحسين تصميم الخدمات المالية الرقمية بما يتناسب مع احتياجات الشرائح المجتمعية المختلفة في مصر والعراق، مما يرفع من قدرة البنوك على دمج الفئات المهمشة في النظام المالي.
- ❖ يساعد في تحديد العوائق التقنية والتنظيمية التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية الرقمية، مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ التدابير اللازمة لتذليل هذه العقبات.
- ❖ يدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي بما يساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحسين جودة الحياة المدنية من خلال زيادة توفر الخدمات المالية للجميع.

4. أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في " تحليل تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، من خلال دراسة مقارنة بين البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي، مع تقييم الفروقات بينهما والعوامل المؤثرة في فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيز وصول الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً".

إذ يعكس هذا الهدف بدقة جوهر مشكلة البحث ويركز على العنصرين الأساسيين: التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي، في إطار مقارنة تطبيقية بين المؤسستين المصرفيتين في مصر والعراق، مما يسهل عملية البحث والتحليل بشكل منهجي وواضح.

وبناءً عليه تستهدف الدراسة الأهداف الفرعية الآتية:

1. دراسة مستوى الشمول المالي في البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي.
2. تحليل أثر استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية على تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية لدى الشرائح غير المشمولة مالياً في كلا البنكين.
3. مقارنة الفروقات في فعالية التكنولوجيا المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي بين البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي.
4. التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في البنكين.
5. اقتراح توصيات لتعزيز دور التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي في القطاع المصرفي في مصر والعراق.
6. تلك الأهداف تركز على دراسة وتحليل الأبعاد المختلفة للتكنولوجيا المالية والشمول المالي، مع إطار مقارن بين المؤسستين المصرفيتين لتعميق فهم نتائج الدراسة ولخلق قيمة تطبيقية

5. منهجية البحث Methodology:

أ. طرق جمع البيانات

- **الجانب النظري:** تم الاعتماد على عددًا من الأدوات وثيقة الصلة بمجال الدراسة، فقد تم الاعتماد على أطروحات ومساهمات الباحثانين التي جُمعت من عدة مصادر تمثلت في المراجع العلمية من الكتب والمجلات والأطروحات والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية، فضلا عن الاعتماد على شبكة الإنترنت العالمية.
- **الجانب الميداني:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة قائمة الاستقصاء وتحليلها إحصائيا لاختبار مدي صحة فرضيات

الدراسة، وقد تم الاعتماد في تغطية الجانب الميداني للدراسة على عدد من الوسائل اللازمة والضرورية لجمع البيانات والمعلومات كما يأتي:

- **أداة البحث:** تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لقياس متغيرات البحث والموجهة لعملاء البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي والذين لديهم حسابات أو ودائع بالبنوك المصرية والعراقية، والمحاسبين، وخبراء.FinTech

ب. **مجتمع وعينة الدراسة Society and the Research sample:** يتمثل مجتمع الدراسة في عملاء البنك الأهلي المصري وعملاء بنك الرافدين العراقي.

ج. **عينة الدراسة:** تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية لاختيار مفردات عينة البحث، وتمثل حجم عينة الدراسة في (384) مفردة من العملاء في كلاء البنكين محل الدراسة، بنسبة استجابة (92%)،

د. **أسلوب التحليل:** التحليل الإحصائي باستخدام البرامج (SPSS & Excel):

6. **حدود البحث:** تم إجراء البحث وفقًا للحدود الآتية:

❖ **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي، مع التركيز على كيفية استفادة القطاع المصرفي من هذه التكنولوجيا لتعزيز الشمول المالي بين العملاء والفئات غير المشمولة مالياً.

❖ **الحدود المكانية:** تطبق الدراسة في بيئتين مصرفيتين حكومتين محددتين، وهما البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي، إذ يتم إجراء التحليل والمقارنة بينهما.

❖ **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة فترة زمنية محددة من مارس 2025 وحتى سبتمبر 2025، والتي تتسم بزيادة تبني التكنولوجيا المالية الرقمية وتطور الشمول المالي، بما يعكس أحدث المستجدات والتغيرات في القطاعين المصرفيين في البلدين.

7. **خطة البحث:** ويلي مقدمة الدراسة، عرض الإطار النظري لمتغيرات البحث، والدارسات السابقة، وأخيراً الدراسة الميدانية وأخيرًا عرض لنتائج وتوصيات البحث.

8. **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

8-1. الإطار النظري: في هذا الجزء، يقوم الباحثان بعرض الإطار النظري للبحث عبر توضيح المتغيرات الأساسية التي يتناولها البحث، فضلا عن شرح العلاقة القائمة بينها بشكل مفصل، وذلك كما يأتي:

8-1-2. التكنولوجيا المالية (FinTech): يمكن تفسير مفهوم التكنولوجيا المالية على أنها توظيف الابتكارات التقنية الحديثة لتحسين وتسريع طرق تقديم الخدمات المالية مقارنة بالأساليب التقليدية. تشمل هذه الابتكارات استخدام تطبيقات الهواتف الذكية، تقنيات الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وتحليل البيانات الضخمة بهدف تقديم خدمات مالية متنوعة مثل التحويلات، التمويل، التأمين، وإدارة الاستثمارات. ونظراً لتطور وسائل الاتصال وزيادة سرعة الإنترنت، أصبحت هذه التقنيات محورية في تطوير قطاع الخدمات المالية والمصرفية.

تُعرّف التكنولوجيا المالية أيضاً بأنها مجموعة من الابتكارات التي تجمع بين التقنية والخدمات المالية لتوليد نماذج عمل جديدة، منتجات، وتطبيقات تؤثر بوضوح على الأسواق المالية والمؤسسات العاملة فيها. هذا المفهوم يشمل تطوير حلول مالية مبتكرة تسهم في تحسين تجربة المستخدم ورفع كفاءة العمليات المالية.

لقد شهدت التكنولوجيا المالية نمواً ملحوظاً خلال العقود الماضية، يمكن تقسم تطورها على ثلاث مراحل رئيسة:

- **المرحلة الأولى (1866–1967):** تزامنت مع بروز وسائل الاتصالات الحديثة مثل التلغراف والسكك الحديدية، والتي ساعدت في تسريع نقل المعلومات المالية دولياً، إلى جانب ظهور أول كابل اتصالات عابر للأطلسي وربط قارات العالم، فضلا عن ظهور بطاقة الائتمان كبديل للنقود في منتصف القرن العشرين.
- **المرحلة الثانية (1967–2008):** تميزت بالانتشار الكبير لماكينات الصراف الآلي والخدمات المصرفية الإلكترونية والبطاقات البنكية، مع تقدم ملحوظ في رقمنة الخدمات المالية، وظهور بورصات رقمية مثل ناسداك، وإنشاء أنظمة اتصال مالية عالمية مثل "سويفت" التي دعمت تسهيل المعاملات بين البنوك دولياً، وانتهت هذه المرحلة بالأزمة المالية العالمية عام 2008.
- **المرحلة الثالثة (2008 – حتى الآن):** شهدت بروز شركات ناشئة متخصصة في التكنولوجيا المالية تقدم حلولاً مبتكرة تركز على الاستخدام الأمثل للبيانات، وظهور عملات رقمية جديدة للمدفوعات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، إلى جانب توسع خدمات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال مباشرة بين الأفراد. هذه المرحلة اتسمت بإتاحة خدمات مالية ميسرة وفعالة من حيث التكلفة لجميع شرائح المجتمع.

ثالثًا. خصائص التكنولوجيا المالية: تشير الدراسات الحديثة مثل دراسة مناصريه (2022) وفلاق وشارفي (2020) إلى أن التكنولوجيا المالية تمثل منظومة متكاملة من المعارف والأساليب والمناهج المالية والمصرفية التي تسخرها المؤسسات لتحقيق أهدافها بكفاءة أكبر (جواني ومريمت، 2021). وتتمثل إحدى السمات الجوهرية للتكنولوجيا المالية في قدرتها على تمكين الشركات الناشئة من تقديم خدمات مالية مختلفة بتكاليف منخفضة مقارنة بالأساليب التقليدية. إذ تُوفر هذه الشركات عروضاً متنوعة تلبيةً لمختلف شرائح العملاء، مع تقديم العديد من خيارات وأساليب الدفع المرنة التي تتكيف مع احتياجات المستخدمين ومتطلباتهم المالية.

كما تُصمَّم حلول التكنولوجيا المالية بشكل دقيق بناءً على دراسة متعمقة لاحتياجات العملاء، إذ تركز شركات التكنولوجيا المالية على تحقيق تجربة مستخدم متميزة من خلال تطوير منتجات وخدمات تتناسب مع رغبات وتوقعات العملاء. كما تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بسرعة عالية في تنفيذ المعاملات؛ فبدلاً من الانتظار لساعات أو أيام كما هو الحال في الطرق التقليدية، يمكن إنجاز العمليات خلال دقائق معدودة باستخدام خوارزميات متقدمة تتيح سرعة ودقة في معالجة البيانات المالية.

علاوة على ذلك، تلعب التكنولوجيا المالية دورًا رياديًا في تسهيل عمليات المدفوعات العابرة للحدود، حيث تقدم آليات مبتكرة تتميز بالكفاءة والشفافية، مما يحسن من المردودية مقارنة بالوسائل التقليدية مثل البنوك وشركات تحويل الأموال التي تعتمد على نظام المراسلة المصرفية. هذا التطور التقني يتيح تجاوز كثير من التحديات الناجمة عن انقطاع العلاقات المصرفية بين الدول، كما حدث في الأزمة الروسية-الأوكرانية؛ حيث أدت العقوبات الغربية على روسيا إلى استبعاد بعض البنوك الروسية من نظام سويفت، وهو النظام الأساسي للمراسلة المالية بين البنوك حول العالم. وبرد فعل سريع على هذه العقوبات، سعت بعض الدول إلى إنشاء بدائل لنظام سويفت لتجنب التأثيرات السلبية للعقوبات أحادية الجانب.

فضلا عن ذلك، يُساهم اعتماد التكنولوجيا المالية في زيادة مرونة قطاع الصناعة المصرفية، من خلال تسريع وتيرة التحديث والتطوير في القطاعين المالي التقليدي والعالمي، بما يشمل الأسواق المالية الإسلامية التي تشهد أيضًا تبنيًا متزايدًا لهذه الحلول الرقمية. هذا الاستخدام المكثف للتكنولوجيا المالية يسمح بتوسيع نطاق الخدمات وتقديم حلول مالية مبتكرة تلبي حاجات العملاء بشكل أفضل.

كما إن للتكنولوجيا المالية تأثيرًا كبيرًا على المؤسسات المالية نفسها؛ فهي ترفع من مستوى الابتكار داخلها وتعمل على تعزيز الكفاءة التشغيلية، مما يقلل الاعتماد على الفروع التقليدية ويزيد من القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية التقليدية والشركات الناشئة في مجال FinTech. هذا التنافس المتزايد يدفع المؤسسات لإعادة التفكير بشكل جذري في نماذج أعمالها والعمليات التشغيلية المتبعة، سعياً لتحسين الأداء والمواءمة مع المتطلبات الحديثة للسوق (Gomber et al., 2017).

بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص أبرز خصائص التكنولوجيا المالية في النقاط الآتية:

1. الابتكار: تقديم خدمات مالية جديدة أو تطوير وتحسين الخدمات القائمة.
2. السرعة والمرونة: تنفيذ المعاملات المالية بسرعة عالية مع القدرة على تعديل العمليات بسرعة استجابةً لاحتياجات المستخدمين.
3. الشمول المالي: تمكين الوصول إلى الشرائح غير المخدومة من القطاع المصرفي، وهو من التطبيقات المالية الحيوية لتعزيز التكافؤ المالي.
4. التحول الرقمي: الاعتماد على تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والتحليلات التنبؤية لتطوير الخدمات المالية.
5. التكلفة المنخفضة: خفض تكاليف العمليات مقارنة بالنماذج التقليدية للبنوك.

رابعًا. أهم مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية: وفقًا لدراسات Zavolokina et al., (2016) وصابر (2023)، تشمل أبرز مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية:

1. الدفع والتحويلات الرقمية مثل خدمات PayPal وApple Pay، التي تمثل القطاع الأكثر تطورًا وانتشارًا في مجال التكنولوجيا المالية. ويقصد بها تحويل الأموال بين الحسابات باستخدام أجهزة رقمية مثل الهواتف المحمولة ونقاط البيع أو عبر القنوات الرقمية للاتصالات، ومن ضمنها نظام SWIFTالخاص بالاتصالات المالية العالمية بين البنوك. وتشمل هذه المدفوعات التحويلات المصرفية، أموال الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع بأنواعها المختلفة مثل بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقًا (CSIS, 2021) وتوفر الشركات الناشئة في هذا المجال خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، إلى جانب المحافظ الإلكترونية، مما يجعلها من أكثر الخدمات رواجًا في السوق.
2. التمويل الرقمي (Digital finance): يهدف إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية عبر التكنولوجيا الحديثة، ويعد أداة رئيسية في برامج الشمول المالي، إذ يوسع تقديم الخدمات الأساسية لعدد أكبر من السكان لا سيما مع الانتشار الواسع للهواتف المحمولة. وتعّرف المفوضية الأوروبية التمويل الرقمي بأنه تأثير التقنيات الجديدة على صناعة الخدمات المالية، بما يشمل المنتجات والتطبيقات والعمليات التي حولت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المالية والمصرفية (European Commission, 2020). ويشمل التمويل الرقمي أيضًا التمويل الجماعي، القروض الرقمية، ومنصات الربط بين المقرضين والمقترضين بنموذج الإقراض من نظير إلى نظير (Peter Renton, 2015).

3. الإقراض الرقمي عبر منصات مثلLending Club ، والتي تتيح تقديم القروض وإدارتها بشكل كامل من خلال القنوات الرقمية، حيث تعتمد على البيانات الرقمية لاتخاذ قرارات ائتمانية ذكية وتوجيه أفضل للعملاء.
4. التأمين الرقمي :(InsurTech) يركز على تطوير خدمات التأمين عبر استخدام التحليلات الذكية والتوقيع الإلكتروني، ويعمل على تحويل جميع عمليات التأمين إلى شكل رقمي مؤتمت لتعزيز الكفاءة والسرعة. حسب تقريرKMPG ، يمثل هذا القطاع استثمارًا متسارعًا لابتكارات تكنولوجية تهدف إلى تقديم نماذج أعمال تأمينية جديدة باستخدام حلول تقنية مبتكرة.(KMPG, 2017)

خامساً. أدوات وتطبيقات التكنولوجيا المالية: يُعدُّ من أبرز الأدوات والتطبيقات التي تعتمد عليها التكنولوجيا المالية ما ذكره واصل (2019) وعبد السلام (2022)، وتشمل:

1. خدمات المدفوعات (Service Payment) التي تسهل عمليات التحويل المالي والتسديد الإلكتروني.
2. الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) الذي يساهم في تحليل البيانات واتخاذ القرارات المالية الذكية.
3. البيانات الضخمة (Big Data) التي تتيح استخدام كميات هائلة من المعلومات لتحسين الخدمات وتخصيصها.
4. إقراض النظير إلى النظير (Peer-to-Peer Lending) وهو نظام يربط بين المقرضين والمقترضين مباشرة عبر منصات رقمية.
5. العقود الذكية (Smart Contracts) التي تُنفذ تلقائيًا عند تحقق شروط محددة، مما يقلل الاحتكاك ويزيد من الشفافية.
6. التمويل الجماعي (Crowdfunding) الذي يتيح جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد لدعم المشاريع.
7. سلاسل الكتل (Blockchain) التي تمثل قاعدة بيانات موزعة وآمنة تسهم في ضمان النزاهة والشفافية في العمليات المالية.

رغم المزايا العديدة التي توفرها هذه التقنيات في تبسيط وتسريع الخدمات المالية، يلفت الباحثان الانتباه إلى وجود تحديات رئيسة تعيق تحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا المالية، ولذا فأن مواجهة هذه التحديات تتطلب سياسات واستراتيجيات مرنة وسريعة من قبل الدول والمجتمعات والقطاع المصرفي، ومن أهم هذه التحديات:

1. الحفاظ على خصوصية البيانات وحمايتها من الاختراق.
2. غياب تنظيم قانوني موحد يواكب تطورات التكنولوجيا في معظم الدول.
3. مخاطر الأمن السيبراني والهجمات الإلكترونية التي تهدد أمن المعلومات المالية.
4. التحديات الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في القرارات المالية والتمويلية.

8-1-3. الشمول المالي Financial inclusion(FI): لقد حظي مفهوم الشمول المالي باهتمام واسع من قبل المتخصصين الماليين والمؤسسات الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات العالمية الأخرى، خاصة في ظل الجهود الدولية المشتركة لمكافحة الفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Bosa & Bhattacharyya, 2016).

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي بأنه العملية التي تهدف إلى تعزيز وصول شرائح المجتمع المختلفة إلى مجموعة واسعة من

الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والرقابية، مقدمة في الوقت المناسب وبأسعار مناسبة وبشكل كافٍ، مع توسيع نطاق استخدامها من خلال تطبيق مناهج شاملة مثل التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

كما عرَّف التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 الشمول المالي بأنه الحالة التي تمكّن الأفراد والشركات، بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض والشباب، من الوصول إلى والاستفادة من طيف متكامل من الخدمات المالية عالية الجودة، مثل المدفوعات، التحويلات، الادخار، الائتمان، والتأمين، المقدمة من مزودين ذوي تنوع مع ضمان سهولة الاستخدام والاستدامة في إطار بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (CGAP, Arab Monetary Fund, 2017).

بينما يرى البنك الدولي إن الشمول المالي هو قدرة الأفراد والشركات على الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات وادخار وائتمان وتأمين بطريقة مسؤولة ومستدامة (Abbesi & Sadi, 2018).

ويضيف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) أن تصميم الشمول المالي يجب أن يركز على تلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والشرائح السكانية غير المتعاملة مع البنوك وبدون خدمات مالية (Demirguc-Kunt., 2018).

بناءً على ذلك، يُعرَّف الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والرقابية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة وبشكل كافٍ، مع توسيع الاستخدام لهذه الخدمات من قبل جميع شرائح المجتمع باستخدام أدوات مثل التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (فلاق وآخرون، 2019).

كما تعرف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFA) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والميسورة، إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (أوسياف وشاوي، 2021).

وفي السياق ذاته، يعرّف البنك الدولي الشمول المالي بأنه: "إتاحة الخدمات المالية للأفراد والشركات بطريقة مسؤولة ومستدامة.(World Bank, 2022) "

من وجهة نظر الباحثان، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه تمكين جميع أفراد ومؤسسات المجتمع من الحصول على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم، يتم تقديمها عبر قنوات مالية متخصصة مثل البنوك والمؤسسات الأهلية بأسعار مناسبة ومعقولة وبطريقة مستدامة.

ثانيًا. أهمية الشمول المالي: تنبع أهمية الشمول المالي من دوره الحيوي في عدة محاور أساسية، كما أشار إليه Udohaya (2025)، Jafri (2025)، و:Girard (2021)

- تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: أظهرت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي فضلا عن تحفيز النمو الاقتصادي عبر دمج شرائح أكبر من المجتمع في النظام المالي الرسمي. فالشمول المالي يهدف إلى تمكين فئات المجتمع من الحصول على خدمات مالية رسمية بتكاليف معقولة وقنوات وصول مناسبة، إذ من المستحيل تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مستدام إذا كانت نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة من النظام الاقتصادي. فالأنظمة المالية

التي لا تشمل الشرائح كافة تفتقر إلى البيانات الدقيقة عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي، مما يزيد من احتمال تعرضها للصدمات المالية ويقلل من قدرتها على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فأن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي ويقلل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية (صندوق النقد العربي، 2015).

- ❖ المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: يعزز الشمول المالي مستويات المعيشة، ويسهم في تمكين المرأة ماليًا وزيادة مشاركتها الاقتصادية، وتدويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وتعزيز المساواة. كما يتيح توفير فرص العمل ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عبر رسمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز الشفافية المالية والحد من الفساد (بن قيدة وبوعافية، 2020).
- ❖ تحسين الظروف المالية للأفراد والشركات: تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يعزز الظروف المعيشية للفقراء، ويدعم التنمية المالية التي تسهم في استقرار المجتمع من الناحية الاجتماعية والسياسية، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي مقارنة بالقطاع غير الرسمي، مما يعزز فعالية السياسة النقدية (صندوق النقد العربي، 2015).
- ❖ تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية: يتجسد ذلك في تنويع المنتجات المالية والاهتمام بجودة الخدمات لجذب عدد أكبر من العملاء وتنظيم القنوات غير الرسمية (فلاق وشارفي، 2020).
- ❖ دعم أتمتة النظام المالي: أدوات التكنولوجيا المالية تساهم في زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من الدول، حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل. كما أصبح النظام المالي أكثر قدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها للحد من الجرائم المالية مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وأتمتة المدفوعات تسهل انخراط مزيد من المتعاملين في شبكة النظام المالي العالمي.

ثالثاً. أدوات قياس الشمول المالي: تتعدد الأدوات المستخدمة لقياس الشمول المالي، ومن أبرز هذه الأدوات ما يأتي:

1. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: تعد هذه الخدمة من الأدوات المالية الحديثة التي تقدم عبر الأجهزة المحمولة، حيث تتيح للعملاء إجراء معاملات مثل الاستعلام عن الرصيد، تحويل الأموال، ودفع الفواتير. لعبت هذه الخدمات دوراً مهماً في زيادة معدلات الشمول المالي، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. وأظهرت دراسة البنك الدولي أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ساعدت في تعزيز الشمول المالي في بلدان مثل كينيا وتنزانيا (KPMG, 2016).
2. التمويل الأصغر: يشمل توفير القروض الصغيرة والخدمات المالية الأخرى للأفراد ذوي الدخل المحدود والشركات الصغيرة، حيث توفر مؤسسات التمويل الأصغر فرص وصول لائتمانية للأفراد الذين يُستبعدون عادة من النظام المصرفي الرسمي. وأكد البنك الدولي دور التمويل الأصغر في تقليل معدلات الفقر وزيادة الشمول المالي في عدة بلدان (البنك الدولي، 2021).
3. أنظمة الدفع: تشمل هذه الأنظمة الآليات التي تمكن الأفراد والشركات من إجراء المعاملات المالية، وتشمل الطرق التقليدية مثل النقد والشيكات، وأنظمة الدفع الإلكترونية مثل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، بطاقات الائتمان، والمحافظ الرقمية. وقد ساهمت أنظمة الدفع الإلكترونية بشكل فعال في زيادة الشمول المالي من خلال توفير وسائل سهلة وبأسعار معقولة خاصةً للمواطنين في المناطق النائية (AMF, 2017).

4. التعليم المالي: يتضمن تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بكفاءة، حيث تساعد برامج التثقيف المالي في تحسين الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي. وقد أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن برامج التعليم المالي ساعدت في زيادة الشمول المالي في بلدان مثل المكسيك وجنوب أفريقيا (البنك الدولي، 2014).

هذه الأدوات تمثل الأركان الأساسية لدعم وتعزيز الشمول المالي، سواء عبر تسهيل الوصول للخدمات المالية أو تحسين نوعية استخدامها وزيادة قدرة الأفراد على استيعاب وفهم المنتجات المالية المتاحة لهم.

رابعاً. أبعاد الشمول المالي: يتضمن الشمول المالي أبعاد رئيسة عدة يمكن توضيحها كما يأتي:

1. **الوصول للخدمات المالية (Access):** يشير هذا البعد إلى قدرة الأفراد على الوصول إلى المؤسسات المالية، ويعني وجود قرب مادي كافٍ من نقاط الوصول مثل الفروع والوكالات وأجهزة الصراف الآلي وغيرها من المنافذ، مما يمكن العميل من اختيار واستخدام المنتجات والخدمات المالية بسهولة. كما أصبح استخدام قنوات الوصول عن بُعد، مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب، متزايدًا في الاستفادة من الخدمات المالية. ومن أبرز مؤشرات هذا البعد عدد نقاط الخدمة، قابلية التواصل بينها، وعدد حسابات بطاقات الائتمان والحسابات المصرفية الإلكترونية (بهناس وبسيسة، 2019).
2. **استخدام الخدمات المالية (Usage):** يتعلق هذا البعد بمدى استخدام الأفراد والخدمات المالية بشكل مستمر ومنتظم. ويقاس من خلال جمع بيانات عن انتظام وتواتر استخدام الخدمات عبر فترات زمنية معينة. يعتبر توفّر منتجات مالية مناسبة ومتنوعة من العوامل المهمة لتحقيق الشمول المالي من وجهة نظر العميل، لكن التحدي الأكبر هو إنشاء نظام مالي مستدام يمكن لمقدمي الخدمات من خلاله تقديم منتجاتهم بفعالية من حيث التكلفة والسببية، مع استمرار ذلك على المدى الطويل (بهناس وبسيسة، 2019). من مؤشرات الاستخدام: نسبة البالغين أصحاب الحسابات الرسمية، نسبة المؤمن عليهم أو الحاصلين على قرض، عدد حسابات الودائع والمعاملات غير النقدية.
3. **جودة الخدمات المالية (Quality):** تعكس جودة الخدمات مدى ملاءمتها لاحتياجات العملاء، وتعتمد على آراء ومواقف المستخدمين تجاه الخدمات المالية المقدمة. تشمل العوامل المؤثرة في جودة الخدمة التكلفة، ووعي المستهلك، وفعالية آليات التعويض، فضلا عن حماية المستهلك المالية مثل الشفافية، الإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات، المعاملة العادلة، وآليات تسوية النزاعات (فلاق وشارفي، 2020). تعد مؤشرات الجودة غالبًا نوعية لكنها تمثل عناصر أساسية في قياس الشمول المالي، ومن أبرزها التثقيف المالي، السلوك المالي، الشفافية، وحواجز الائتمان وتكاليف الاستخدام.
4. **الاستيعاب وتقديم التسهيلات الائتمانية (Inclusion):** يركز هذا البعد على دمج الفئات الضعيفة والمهمشة مثل النساء، الفقراء، سكان المناطق الريفية، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يشمل أيضاً تقديم تسهيلات ائتمانية موجهة لهم، تمنحهم مبالغ مالية لاستثمارها في الإنتاج والاستهلاك مع إمكانية سدادها بشكل مرن خلال فترة محددة (عليان والشرفا، 2020).

هذه الأبعاد تشكل الإطار الأساسي لفهم وتقييم الشمول المالي بشكل متكامل، والتي تساعد في تصميم سياسات مالية تحقق التكافؤ والتمكين المالي لجميع شرائح المجتمع.

خامساً. العلاقة بين التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي: تُعد التكنولوجيا المالية الرقمية إحدى المحركات الأساسية لتطوير مهنة المحاسبة وتحسين أداء القطاع المالي، من خلال توفير أدوات التحليل المالي الآلي، وبرمجيات إعداد التقارير الذكية، وربط قواعد البيانات المحاسبية بأنظمة الدفع

الرقمي. وقد مكّنت هذه الابتكارات المحاسبين من اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتوفير وقت وجهد كبيرين، مما يعزز الكفاءة التشغيلية (World Bank, 2020; ACCA, 2021).

تلعب التكنولوجيا المالية دورًا حاسمًا في دعم الشمول المالي عبر إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين كانوا سابقًا خارج النظام المالي الرسمي، وهو ما ينعكس إيجابيًا على تحسين الأداء المالي والاستدامة الاقتصادية. وتتمثل مساهمة التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مالية ومصرفية مستحدثة يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، ما يوسع قاعدة المستفيدين ويخفض كلفة الخدمة (اتحاد المصارف العربية، 2018).

وبحسب Demirgüç-Kunt et al. (2022) وTreu (2025)، فإن التكنولوجيا المالية تسهم في توسيع الشمول المالي من خلال تقنيات وأدوات عدة، منها:

- ❖ تقنية البلوكشين التي تعزز شفافية وكفاءة المدفوعات وتحسن أمن المعلومات.
- ❖ الاعتماد على الحوسبة السحابية في تقديم خدمات مالية مرنة وفعالة.
- ❖ تحليل البيانات الضخمة الذي يسهم في تحسين عمليات التصنيف الائتماني.
- ❖ استخدام التقنيات البيومترية لتعزيز كفاءة إجراءات "اعرف عميلك.(KYC) "
- ❖ التكنولوجيا الرقابية (RegTech) التي تدعم الامتثال للمعايير الدولية وتحافظ على الاستقرار المالي والنزاهة والرقابة المحلية.
- ❖ تقديم خدمات مالية رقمية منخفضة التكلفة مثل المحافظ الإلكترونية.
- ❖ توسيع الوصول إلى شرائح جديدة من السكان من خلال تطبيقات الهاتف المحمول.
- ❖ تطوير حلول التمويل الجماعي والتحويلات الإلكترونية السريعة والآمنة.

وبذلك تشكل التكنولوجيا المالية الرقمية عاملًا تمكينياً أساسياً لتوسيع الشمول المالي، وتحسين نوعية وكفاءة الخدمات المالية المقدمة، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

2-8. الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي: يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، بهدف تحديد الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة.

في دراسة السيد ومحمد (2018)، تم تحليل دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي المصري، مستفيدين من تحليل SWOT لتحديد أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي. وأشارت النتائج إلى وجود خطوات جادة، إلا أن الاستفادة من ابتكارات التكنولوجيا المالية ما زالت محدودة في مصر.

بينما بحث عبد الرحيم وقدور (2018) توجهات التكنولوجيا المالية من خلال تجارب شركات ناجحة، مع التركيز على الشركات الناشئة التي بدأت تنافس المؤسسات المالية التقليدية عبر تقديم خدمات مالية متميزة. أكدت الدراسة تحديات تواجهها هذه الشركات مثل قضايا الأمن المعلوماتي والمعلومات المضللة، رغم الدعم الكبير الذي تلقته من مؤسسات عالمية.

تناولت دراسة Yao et al. (2018) اختبار تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التجارية في الصين باستخدام نموذج الانحدار التلقائي(VAR) ، مركزة على أثر الدفع عبر الإنترنت في دعم قطاع الخدمات المالية بين 2007 و2014، وأكدت أهمية الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الاقتصاديات الناشئة.

استعرضت دراسة حرفوش (2019) ما حققته التكنولوجيا المالية من استثمارات عالمية بعد الأزمة المالية العالمية، مع تشخيص واقع المشروعات الناشئة في الوطن العربي، وخلصت إلى أن هذا المجال يتطلب تطوير البيئة والبنية التحتية المالية لتحقيق دوره في التنمية الاقتصادية.

قدمت دراسة شحاتة (2019) نموذجًا محاسبيًا لقياس والإفصاح عن تطبيقات التكنولوجيا المالية كشريك أساسي في تفعيل الشمول المالي، إذ أظهرت فروقًا ذات دلالة من حيث الملكية بين البنوك الحكومية والخاصة وفروع البنوك الأجنبية فيما يتعلق بتفعيل متطلبات الشمول المالي، مشددة على دور التطبيقات والابتكارات في تحسين وتوسيع الخدمات وتقليل تكاليفها.

كما سجلت دراسة السواح ونصير (2019) أن اعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية يؤدي إلى زيادة المعاملات المالية في إطار الشمول المالي في مصر، خصوصًا من خلال تنوع مصادر التمويل وزيادة معدلات الادخار.

أكدت دراسة زهواني وآخرون (2020) أن تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) تعزز التنمية والشمول المالي في الجزائر من خلال تقديم مزايا واضحة للخدمات المالية.

شاركت دراسة عياش ويوسف (2021) في اختبار مساهمة التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي عبر استقصاء آراء متعاملي بنك البركة بالجزائر، مؤكدة أن التطبيقات المالية مثل خدمات الدفع من بين أهم الآليات الداعمة.

وأوضحت دراسة محمد وسفيان (2022) أن التمويل الرقمي المبني على الابتكارات يسهل الوصول للخدمات المالية ويعزز الشمول، مع الإشارة إلى أن مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية لا يزال أقل من المستهدف.

وفي دراسة آسيا وآخرون (2023)، أظهرت النتائج دورًا إيجابيًا لتبني التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة حجم وسرعة المعاملات وتقليل التكاليف.

كما تناولت دراسة صابر (2023) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي كركيزة للتنمية الاقتصادية في الدول العربية، مشيرة إلى محدودية مستوى الشمول بسبب عوامل مثل ضعف الدخل الفردي وانخفاض مستويات التثقيف المالي وعدم كفاءة النظام المالي.

اهتمت دراسة Menza et al. (2024) بتأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في إثيوبيا بين 2015 و2020، باستخدام عدد حسابات المستخدمين كمقياس، ووجدت تأثيرات إيجابية معنوية لأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

بحثت دراسة Okello et al. (2025) دور محو الأمية الرقمية كعامل وسيط في تعزيز الشمول المالي الرقمي في المناطق الريفية بأوغندا، مع التركيز على تأثير التفاعل بين تقنيات التكنولوجيا المالية مثل القياسات الحيوية والأموال المحمولة، وخلصت إلى تأثير إيجابي واضح لهذه العلاقة على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق النائية.

أخيرًا، سعت دراسة Del Sarto & Ozili (2025) إلى تحليل كيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في تحولات الشمول المالي في الأسواق الناشئة من خلال تحليل ببليومتري شامل، مشيرة إلى تركيز البحث على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والإقراض بين الأقران، وتقنية سلسلة الكتل.

كما قيّمت دراسة Al Rifai & AlBaker (2025) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من منظور تنظيمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأكدت أن رغم التقدم في

تبني التكنولوجيا المالية، لا يزال الوصول لخدمات مالية أساسية محدودًا، خصوصًا للفئات المهمشة، مع دعوة لمزيد من الجهود لمعالجة هذه العوائق.

التعليق على الدراسات السابقة: بالنظر إلى الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في القطاع المصرفي، وبالأخص في مصر والعراق، يتضح أن هناك مجالات بحثية متعددة تناولت دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي عبر استخدام أدواتها وتقنياتها المبتكرة، لكنها أظهرت في الوقت نفسه وجود فجوات بحثية واضحة تستدعي مزيدًا من الدراسة.

في مصر، سلطت دراسات مثل دراسة السيد ومحمد (2018) الضوء على أن تطبيقات التكنولوجيا المالية أسهمت في تحسين مؤشرات الشمول المالي داخل القطاع المصرفي، لكنها أشارت إلى حد محدود للاستفادة من هذه الابتكارات. كذلك، أكد الباحثانون في دراسات مختلفة أن البيئة المؤسسية والبنية التحتية التقنية ما زالت تحتاج إلى تطوير لتفعيل دور التكنولوجيا المالية بشكل أكبر في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية والوصول إلى شرائح جديدة من المجتمع غير المخدومين ماليًا.

أما في العراق، فتعكس الدراسات بوضوح أن الشمول المالي الرقمي ما زال في مراحله الأولى بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي تواجه التحول الرقمي (صندوق النقد العربي، 2012؛ دراسة حديثة حول الشمول المالي الرقمي في العراق 2025). فالمؤسسات المالية تواجه قلة تطوير البنية التحتية، تراجع التنافس بين مقدمي الخدمات وضعف الأطر القانونية والتنظيمية، مما يحول دون تحقيق استفادة كاملة من أدوات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي بشكل ملموس. وعلى الرغم من مبادرات مصرفية رقمية محدودة، فإن التحولات الرقمية تواجه عقبات كبيرة تعيق تحسين مؤشرات الشمول المالي في العراق.

تشير هذه الدراسات إلى فجوة بحثية مهمة تتمثل في الحاجة إلى تقييم شامل ومقارن لتأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في كلا البلدين ضمن السياق المصرفي، مع التركيز على التحديات البنيوية والتنظيمية التي تحد من الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا. كما تبرز الحاجة إلى دراسة تأثير الفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين مصر والعراق على تبني التكنولوجيا المالية وفعاليتها في تحقيق الشمول المالي. هذه الفجوة تجيب عن الحاجة إلى دراسات تقارن بشكل مباشر بين القطاعين المصرفيين في البلدين، وتستقصي آليات التغلب على الحواجز التي تعيق التحول الرقمي والتوسع في الخدمات المالية الرقمية.

ومن ثم، فإن الدراسة الحالية والتي تستهدف دراسة "تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في القطاع المصرفي: دراسة مقارنة بين المصارف المصرية والعراقية" تملأ هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل كيفية توظيف التكنولوجيا المالية الرقمية في كلا البلدين ودورها في تحسين الشمول المالي، مع تقديم توصيات مخصصة تستهدف التغلب على المعوقات خلال السياقين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المختلفين، مما يعزز من إمكانية تعميم الممارسات الناجحة ورفع كفاءة النظام المالي في كلا البلدين.

وفي ضوء تساؤلات الدراسة وبناءً على أهدافها ونتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفروض الآتية: تتمثل فروض البحث في أربعة فروض رئيسة وهي كما يأتي:

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد تطبيقات الهواتف المحمولة على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

8. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الرسائل الالكترونية على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.
9. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المواقع الالكترونية على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.
10. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية مجتمعة على أبعاد الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

9. الدراسة الميدانية:

9-1. أساليب التحليل الإحصائي :تم الاعتماد في تحليل بيانات هذه الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية حسب نوع البيانات، وفرضيات الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية PLS-SEM اعتمادًا على البرنامج الإحصائي SPSS وهذه الأساليب هي:

- ❖ أساليب التحليل الوصفي كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- ❖ معامل ارتباط ألفا لكرونباخ: لاختبار الثقة والاعتمادية لمحتويات مقياس تحليل وتقيم أداء أدوات التكنولوجيا المالية الرقمية، والشمول المالي.
- ❖ معامل ارتباط بيرسون Pearson لتحديد مدى العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة والدلالة الإحصائية لهذه العلاقة.
- ❖ استخدام تحليل الارتباط المتعدد بطريقة Stepwise لدراسة علاقة تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية كمتغيرات مستقلة، على الشمول المالي كمتغير تابع.

9-2. تقييم صدق المقاييس :Assessment Validity تم الاعتماد في تحكيم قائمة الاستقصاء الأولية وتقنين المقياس على ما يأتي:

أولاً. تحكيم قائمة الاستقصاء: تم تصميم قائمة الاستقصاء الأولية، وتم عرضها على الخبراء الممارسين والأكاديميين، وذلك للوصول إلى قائمة الاستقصاء في شكلها النهائي.

ثانياً. اختبارات الصدق والثبات: تم الاعتماد على اختبارات الصدق Validity التي تقيس درجة صدق المقياس عن طريق مدى قدرة المقياس على قياس ما يفترض أن يقيس فعلاً، واختبارات الثبات Reliability التي تقيس مدى دقة المقياس في جمع البيانات والمعلومات أو قياس المتغيرات نفسها في أوقات مختلفة وتحقيق النتائج نفسها نسبياً، والتحميل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis والذي يهدف إلى الوصول إلى مجموعة من العناصر ذات معدلات ارتباط مرتفعة بمتغيرات الدراسة. ولاختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء، تم اختبار القائمة على عينة من عملاء البنكين محل البحث.

9-3. تقييم ثبات المقاييس Analysis Reliability: بالفحص الدقيق لقيم معامل ألفا كرونباخ الموضحة في الجدول رقم (1)، يتضح أن قيم المعامل تتراوح بين 0.85 و0.94، مما يشير إلى أن المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاعتمادية. وهذا يؤكد أن الأدوات البحثية المعتمدة قادرة على قياس المتغيرات بدقة وموثوقية عالية تدعم صحة النتائج المستخلصة من الدراسة.

جدول (1): معامل ارتباط الفا كرونباخ لعناصر مقياس الدراسة

عبارات المقياس	عدد العبارات	معامل الارتباط		نوع ودرجة الارتباط
		البنك الاهلي المصري	بنك الرافدين العراقي	
أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية	12	0.932	0.942	طردي وقوي
أبعاد الشمول المالي	20	0.856	0.895	طردي وقوي

المصدر: من إعداد الباحثان في ضوء جداول التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (1) أن المقاييس المستخدمة في الدراسة يمكن الاعتماد عليها في قياس متغيرات الدراسة؛ إذ تبين أن معاملات الثبات لجميع أبعاد الدراسة الثلاثة أعلى من (0.70) (Hair, et al., 2010)

عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: يهدف هذا التحليل إلى توضيح أهمية أبعاد ومتغيرات النموذج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويتم قياس مستوى الأهمية باستخدام المتوسط الحسابي، في حين يعكس الانحراف المعياري درجة تماسك وتجانس آراء أفراد العينة حول هذا المتوسط. ويُوضح الجدول رقم (2) هذه النتائج، حيث يبين المتوسط الحسابي مدى تقدير الأفراد لأهمية كل بعد من أبعاد النموذج، فيما يعكس الانحراف المعياري مدى الاتفاق أو الاختلاف في وجهات نظرهم تجاه هذا التقدير. وبذلك يُعد المتوسط الحسابي مؤشرًا لمدى أهمية المتغيرات، بينما يعكس الانحراف المعياري درجة اتساق الإجابات وتوزعها بين أفراد العينة.

جدول (2): نتائج الاحصاء الوصفي لأبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية (المتغير المستقل) بالمصارف قيد الدراسة

رقم العبارة	المتغير	البنك الاهلي المصري		بنك الرافدين العراقي		F المحسوبة	sig
		Mean	Std. Deviation	Mean	Std. Deviation		
4-1	تطبيقات الهواتف المحمولة	4.522	0.452	4.155	0.277	5.538	0.018
8-5	الرسائل الالكترونية	4.482	0.448	4.310	.852	22.336	0.000
12-9	المواقع الالكترونية	4.489	0.441	4.091	.871	18.291	0.000
	المتوسط العام	4.212		4.022			

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الاحصائي لبيانات قوائم الاستقصاء باستخدام برنامج SPSS.

يشير الجدول السابق إلى توافر أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية بدرجة كبيرة في كل من البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي، إذ بلغت القيم على التوالي (4.212) و(4.022). ويرى الباحثان أن هذا الأداء المتميز يعود إلى عدة أسباب، منها حرص المصرفين على توفير تطبيقات سهلة الاستخدام توضح للعميل بوضوح حركات السحب والإيداع في الوقت الفعلي، فضلا عن متابعة إدارة المصرفين لعمليات التحويل مع العملاء عن طريق إرسال الرسائل الفورية. كما يتميز كل من البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين بامتلاك مواقع إلكترونية متطورة تعرض جميع الخدمات المصرفية الجديدة، مما يسهم في تعزيز تفاعل العملاء مع الخدمات الرقمية وتسهيل العمليات المصرفية.

كما يوضح الجدول رقم (3) نتائج الاحصاء الوصفي لعناصر الشمول المالي كمتغير تابع بالمصارف قيد الدراسة كما يأتي:

جدول (3): نتائج الاحصاء الوصفي لعناصر الشمول المالي كمتغير تابع بالمصارف قيد الدراسة

م	المتغير	البنك الاهلي المصري		بنك الرافدين العراقي		F	sig
		Mean	Std. Deviation	Mean	Std. Deviation		
1	الشمول المالي	4.77	.442	3.90	.971	13.510	0.000
2		4.72	.449	3.39	.950	5.999	0.000
3		4.70	.458	4.11	.927	17.487	0.000
4		4.71	.456	4.23	.874	20.434	0.000
5		4.75	.455	4.16	.839	20.136	0.000
6		4.67	.530	3.96	1.043	13.428	0.000
7		4.11	1.074	4.15	.856	19.506	0.000
8		4.69	.482	4.24	.821	21.919	0.000
9		4.20	.654	4.48	.834	25.765	0.000
10		4.67	.594	4.12	.980	16.673	0.000
11		4.65	.479	4.08	1.002	15.704	0.000
12		3.146	1.0427	3.420	.953	21.629	0.000
13		3.178	1.0307	3.322	.887	21.669	0.000
14		3.709	.8901	3.491	.890	24.321	0.000
15		3.761	.9028	3.170	.837	20.345	0.000
16		3.460	1.0300	3.903	.928	14.061	0.000
17		2.573	1.1413	4.021	.860	17.257	0.000
18		2.646	1.1025	3.780	.799	14.189	0.000
19		2.695	1.1268	4.192	.678	25.618	0.000
20		2.653	1.1742	3.154	.869	2.530	0.000
	المتوسط العام	3.512		3.372			

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج التحليل الاحصائي لبيانات قوائم الاستقصاء باستخدام برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق توافر أبعاد الشمول المالي في كل من البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي واتسمت إدراكات المستقصين بالإيجابية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للبنك الأهلي المصري (3.512)، في حين سجل بنك الرافدين العراقي متوسطًا حسابيًا بلغ (3.372)، مما يشير إلى ميل إيجابي نحو إدراك أهمية أبعاد الشمول المالي في كلا المصرفين.

يفسر الباحثان ذلك بأن كلا البنكين يحرصان على توفير ماكينات الصراف الآلي في مختلف المناطق لتلبية الاحتياجات المالية للعملاء، فضلا عن انتشار فروع البنك التي تسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية. ويعمل كل من البنك الأهلي وبنك الرافدين على إدخال تطبيقات مصرفية سهلة الاستخدام تعزز جودة الخدمات وتضمن توفيرها في المكان المناسب وبالسرعة المطلوبة، بما يتناسب مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

غير أن البنك الأهلي المصري يظهر أعلى درجة في هذه الإدراكات مقارنة بمصرف الرافدين العراقي، مما يعكس تفوقه النسبي في تعزيز أبعاد الشمول المالي من حيث توفير الخدمات الرقمية والبنية التحتية الداعمة وتبني الابتكارات التكنولوجية.

هذه النتائج تؤكد الدور المحوري الذي يلعبه الدعم الإداري والتكنولوجي في إحداث فروق في مستوى الشمول المالي بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

4-9. اختبار صحة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد تطبيقات الهواتف المحمولة على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية، قام الباحثان بدراسة طبيعة العلاقة والأثر بين أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي، بالمصارف قيد الدراسة على النحو الموضح بالجدول رقم (4) الآتي:

جدول (4): علاقة الارتباط والأثر بين أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية (تطبيقات الهواتف المحمولة) والشمول المالي بالمصارف قيد الدراسة

البيان	البنك الاهلي المصري	بنك الرافدين العراقي
معامل الارتباط	0.710	0.721
معامل التحديد R^2	0.531	0.511
معامل الانحدار B	0.713	0.653
قيمة اختبار Tالمحسوبة	11.115	12.690
معنوية اختبار T Sig.	0.000	0.000
قيمة اختبار Fالمحسوبة	123.549	162.032
معنوية اختبار F Sig.	0.000	0.000

المصدر :إعداد الباحثان في ضوء تحليل بيانات الدراسة على برنامج SPSS.

يشير التحليل الناتج في الجدول رقم (4) السابق إلى وجود ارتباط إحصائي ذو دلالة معنوية بين بعد تطبيقات الهواتف المحمولة كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية ومتغير الشمول المالي في كل من البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.710) و(0.721) على التوالي، وهو ما يؤكد قوة العلاقة بين المتغيرين.

وعلى وجه التحديد، تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن بعد تطبيقات الهواتف المحمولة كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية له تأثير دال إحصائيًا على الشمول المالي، إذ بلغت

قيمة دلالة الاختبار (0.000) لكل من المصرفين قيد الدراسة. توضح النتائج أن عناصر هذا البعد تفسر نسبة 53% من حدوث الشمول المالي في البنك الأهلي المصري، ونسبة 51% في بنك الرافدين العراقي.

كما تبين أن إشارات معاملات الانحدار موجبة، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات بعد تطبيقات الهواتف المحمولة وأبعاد الشمول المالي ككل؛ بمعنى أن زيادة توفر عناصر بعد تطبيقات الهواتف المحمولة مثل سهولة استخدام التطبيقات المصرفية، وضوح حركة السحب والإيداع في الوقت الفعلي، أمان وسرعة التعامل مع التطبيقات، تعزز بدورها نجاح تحقيق الشمول المالي داخل المصارف المعنية.

ومن ثم يمكن الاستنتاج أن الارتباط القوي والتأثير الإيجابي لتطبيقات الهواتف المحمولة يبرزان دور التكنولوجيا المالية الرقمية في توسيع وتعميق الشمول المالي من خلال تسهيل وصول وتمكين العملاء من الخدمات المالية الرقمية، مما يعكس الأبعاد العملية والفعالة لهذه التكنولوجيا في القطاع المصرفي الحديث (World Bank, 2020; ACCA, 2021; اتحاد المصارف العربية، 2018).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الرسائل الالكترونية على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية، قام الباحثان بدراسة طبيعة العلاقة والأثر بين بعد الرسائل الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي، بالمصارف قيد الدراسة على النحو الموضح بالجدول رقم (5) الآتي:

جدول (5): علاقة الارتباط والأثر بين لبعد الرسائل الالكترونية والشمول المالي بالمصارف قيد الدراسة

البيان	البنك الاهلي المصري	بنك الرافدين العراقي
معامل الارتباط	0.892	0.862
معامل التحديد R^2	0.797	0.709
معامل الانحدار B	0.942	0.742
قيمة اختبار Tالمحسوبة	22.547	19.157
معنوية اختبار T Sig.	0.000	0.000
قيمة اختبار Fالمحسوبة	455.362	361.112
معنوية اختبار F Sig.	0.000	0.000

المصدر :إعداد الباحثان في ضوء تشغيل بيانات الدراسة على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم(5) وجود ارتباط ذو دلالة احصائية بين بعد الرسائل الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي في كل من البنك الاهلي المصري وبنك الرافدين العراقي إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.892، 0.862) على الترتيب .وهذا يؤكد قوة علاقة الارتباط، ومن ثم فإن عناصر بعد الرسائل الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية دالة في الشمول المالي وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط وجد أن الانحدار دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة دلالة الاختبار (0.000) لكل من من البنك الاهلي المصري وبنك الرافدين العراقي ومن ثم تفسير عناصر بعد الرسائل الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية نسبة

7% 9.7، % 70.9 من الشمول المالي في المصارف قيد الدراسة على التوالي .كذلك يلاحظ من الجدول أن إشارة معاملات الانحدار موجبة بمعنى أن العلاقة طردية بين أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي ككل؛ بمعنى كلما توافرت عناصر بعد الرسائل الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والمتمثلة في: (يرسل البنك رسائل الي عملائه ليوضح لهم الخدمات الالكترونية الجديدة، يطمئن البنك عملائه على أرصدتهم من خلال رسائل عند حدوث حركة إيداع او سحب، يرسل البنك رسائل الي عملائه ليطلعاهم على العروض الجديدة، يتابع البنك مع العملاء عمليات التحويل من خلال ارسال رسائل إليهم.) يزيد ذلك من تعزيز تحقيق الشمول المالي.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المواقع الالكترونية على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية، قام الباحثان بدراسة طبيعة العلاقة والأثر بين بعد المواقع الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي، بالمصارف قيد الدراسة على النحو الموضح بالجدول رقم (6) الآتي:

جدول (6): علاقة الارتباط والأثر بين بعد المواقع الالكترونية والشمول المالي بالمصارف قيد الدراسة

البيان	البنك الاهلي المصري	بنك الرافدين العراقي
معامل الارتباط	0.713	0.783
معامل التحديد R^2	0.517	0.621
معامل الانحدار B	0657	0.751
قيمة اختبار Tالمحسوبة	11.983	15.341
معنوية اختبار T Sig.	0.000	0.000
قيمة اختبار Fالمحسوبة	121.761	231.261
معنوية اختبار F Sig.	0.000	0.000

المصدر :إعداد الباحثان في ضوء تشغيل بيانات الدراسة على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (6) السابق وجود ارتباط ذو دلالة احصائية بين بعد المواقع الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي في كل من البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.713، 0.783) على الترتيب، وهذا يؤكد قوة علاقة الارتباط، ومن ثم فإن بعد المواقع الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية دالة في الشمول المالي، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط وجد أن الانحدار دال إحصائياً، إذ بلغت قيمة دلالة الاختبار(0.000) لكل من البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي ومن ثم تفسير عناصر بعد المواقع الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية نسبة % 51.7، 62.1 %من الشمول المالي في المصارف قيد الدراسة على التوالي، كذلك يلاحظ من الجدول أن إشارة معاملات الانحدار موجبة بمعنى أن العلاقة طردية بين بعد المواقع الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي ككل؛ أي إنه كلما توافرت عناصر بعد المواقع الالكترونية كأحد أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والمتمثلة في: (البنك لديه موقع الكتروني يطرح عليه جميع الخدمات الجديدة، يجد العملاء سهولة في التعامل مع موقع البنك، يدعم البنك أنظمة الأمان داخل موقعه

الالكتروني، انجز كل معاملاتي على الموقع الالكتروني للبنك بدل من الذهاب الي أحد الفروع.) بشكل جيد أدت إلى زيادة الشمول المالي بشكل فعال.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لأبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية مجتمعة على ابعاد الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

وللتعرف على طبيعة التأثيرات المباشرة لأبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي، تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن هناك تأثير ناتج العلاقة بين أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية وبين الشمول المالي، وتتمثل تلك التأثيرات المباشرة بالجدول رقم (7) كما يأتي:

جدول (7): تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية والشمول المالي باستخدام تحليل الارتباط المتعدد بطريقة Stepwise

المتغير المستقل ←	المتغير التابع	التأثير المباشر	التأثير الكلي	مستوى المعنوية
تطبيقات الهاتف المحمول	← الشمول المالي	0,892	0,892	0.000
الرسائل الالكترونية	← الشمول المالي	0,322	0,32	0.000
المواقع الالكترونية	← الشمول المالي	0,342	0,342	0.000
التكنولوجيا المالية الرقمية	← الشمول المالي	0,887	0,887	0.000

وفى ضوء تلك النتائج، يمكن قبول الفرض البديل الرابع للدراسة والذي ينص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05) لأبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية مجتمعة على ابعاد الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.".

10. أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

10-1. مناقشة أهم الاستنتاجات العامة التي توصلت إليها الدراسة: في إطار الدراسة المقارنة بين المصارف المصرية والعراقية، تواجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات كبيرة تعيق تحقيق الشمول المالي رغم الجهود المكثفة من قبل المجتمعات المحلية والدولية والقطاع المصرفي. وكشفت الدراسات النظرية أهمية هذه التحديات، والتي تتشابه إلى حد كبير في كلا البلدين مع بعض الاختلافات في الظرف الاقتصادي والتنظيمي.، ومن أبرز هذه التحديات بحسب دراسات حرفوش (2019) و Girard (2021)و Ozili (2025) ما يأتي:

- ضعف بيئة الأعمال بشكل عام، حيث تستمر القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، مما يقلل من فرص دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية خصوصاً في السوق المصري والعراقي، فضلا عن نقص في رؤوس الأموال المخاطرة التي تدعم نمو القطاع.
- وجود حالة من عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية في كلا البلدين، بالرغم من الجهود المبذولة لتحديث الأطر القانونية وتنظيم الخدمات المالية الرقمية ونظام النقود الإلكترونية. ويؤثر ذلك سلباً على استعداد المستثمرين ورواد الأعمال في التكنولوجيا المالية للدخول والسوق والتوسع.

- ❖ جودة خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة ما تزال دون المستوى المطلوب في بعض المناطق، خاصة في العراق، إذ يؤثر ضعف البنية التحتية الرقمية على وصول الخدمات المالية الرقمية إلى المناطق الريفية والنائية، بينما تشهد مصر تطورًا نسبيًا لكنه لا يزال يحتاج إلى تعزيز.
- ❖ محدودية الدعم المؤسسي لإنشاء حاضنات أعمال تساعد على اختبار الابتكارات المالية وتعزيز نمو الشركات الناشئة، وهو تحدٍ مواجهه القطاع في كلا البلدين لكن بدرجات متفاوتة.
- ❖ فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكلان عقبة رئيسة أمام تبني خدمات التكنولوجيا المالية، فثقة العملاء وعاداتهم المالية والتعليم المالي المحدود يؤدي إلى مقاومة أو بطء في استخدام هذه الخدمات، خصوصًا في العراق حيث المجتمع أكثر تحفظًا مقارنة بمصر.
- ❖ ارتفاع التكاليف التشغيلية في المناطق النائية والريفية، وتفاوت الثقافة المالية لدى السكان، يمثلان عائقًا آخر لانتشار وحجم الشمول المالي.
- ❖ القيود التشريعية والرقابية التي يفرضها النظام المصرفي في كلا البلدين تشكل قيدًا على نمو التكنولوجيا المالية وتوسيع نطاق خدماتها.
- ❖ كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري والبنك المركزي العراقي يعملان حاليًا على وضع استراتيجيات لتحسين الشمول المالي وتحديث البيئة التنظيمية، بما يحسن من آليات دعم التكنولوجيا المالية، وتشجيع مشاركتها في القطاع الرسمي (دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، 2025؛ البنك المركزي المصري، 2024).

بناءً عليه، فإن الدراسة المقارنة تسلط الضوء على ضرورة التعامل مع هذه التحديات بوضع استراتيجيات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات والتشابهات بين مصر والعراق، لتمكين التكنولوجيا المالية من أداء دورها الفعلي في تعميق الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في كلا البلدين في إطار الدراسة المقارنة بين المصارف المصرية والعراقية، أظهرت الدراسات النظرية أن شركات التكنولوجيا المالية تواجه تحديات مشتركة تؤثر على قدرتها في تحقيق الشمول المالي، رغم الجهود المبذولة محليًا ودوليًا (حرفوش، 2019) (Girard, 2021) (Ozili, 2025).

كما تبين أن أول هذه التحديات ضعف بيئة الأعمال بشكل عام، إذ تفرض القيود على دخول الكيانات الأجنبية قيودًا على توسع شركات التكنولوجيا المالية العالمية في الأسواق المصرية والعراقية. كما تتسم الأسواق بندرة رؤوس الأموال المخاطرة التي تعتبر ضرورية لنمو هذا القطاع.

فضلا عن ذلك، يشكل عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية عائقاً أساسياً لنمو التكنولوجيا المالية، على الرغم من العمل على تطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين خاصة بالنقود الإلكترونية. ويبرز هذا الوضع بشكل أكبر في العراق مقارنة بمصر.

تدني جودة خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة وارتفاع تكلفتها يؤثران سلباً على انتشار الخدمات الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث تعتبر البنية التحتية رقمية محدودة في العراق، فيما حققت مصر تقدمًا نسبيًا لكنه يحتاج للتعزيز.

على صعيد الدعم المؤسسي، لا تزال حاضنات الأعمال الداعمة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة محدودة، مما يعرقل اختبار الابتكارات في بيئات حقيقية وزيادة قدرات الشركات.

من جهة الطلب، فجوة الثقة ومستوى الوعي المالي تمثلان عائقاً أمام اعتماد خدمات التكنولوجيا المالية، حيث يحتاج المستخدمون إلى ضمانات للثقة في هذه الخدمات، فضلا عن المشكلات في الترويج لها ومحدودية مستويات التعليم المالي، خصوصًا في العراق.

تعاني بعض المناطق من ضعف البنية التحتية الرقمية، وتُعاني مناطق نائية من ارتفاع التكاليف التشغيلية، مما يقلل من فعالية وصول الخدمات المالية.

أخيرًا، تمثل القيود التشريعية والرقابية في الأنظمة المصرفية عائقًا في كلا البلدين لتطوير هذا القطاع.

يعمل البنك المركزي المصري والبنك المركزي العراقي على تحديث وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي ودعم التكنولوجيا المالية، لكن التحديات ما تزال قائمة وتتطلب حلولًا متكاملة تراعي خصوصيات كل بيئة (دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، 2025؛ البنك المركزي المصري، 2024).

تظهر هذه التحديات بوضوح الحاجة إلى تصميم سياسات واستراتيجيات مرنة تستهدف إزالة العقبات الهيكلية والمؤسسية، وتمكين التكنولوجيا المالية من تحقيق دورها في تعزيز الشمول المالي وتوجيه التنمية المستدامة في مصر والعراق معًا.

الخلاصة:

1. أظهرت الدراسة أن شركات التكنولوجيا المالية في مصر والعراق تواجه تحديات متشابهة بشكل كبير تتعلق ببيئة الأعمال، الإطار التنظيمي، البنية التحتية الرقمية، الدعم المؤسسي، الثقة والوعي المالي، والتكاليف التشغيلية. هذه التحديات تقيد قدرة هذه الشركات على توسيع نطاق الشمول المالي رغم الجهود المبذولة. كما ثبت من النتائج الإحصائية وجود أثر معنوي إيجابي لتطبيقات الهواتف المحمولة والرسائل الإلكترونية والمواقع الإلكترونية على تعزيز الشمول المالي، مما يؤكد أهمية تعزيز استخدام هذه القنوات الرقمية في استراتيجيات الشمول المالي.
2. تتلخص أهمية الدراسة في إظهار ضرورة صياغة سياسات مرنة ومتناسقة تأخذ في الاعتبار الفروق الاقتصادية والتنظيمية بين البلدين، لتمكين التكنولوجيا المالية من أداء دورها الفعلي في تحسين الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر والعراق معاً.

النتائج الإحصائية:

1. ثبت صحة الفرض الأول للدراسة والذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد تطبيقات الهواتف المحمولة على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.
2. ثبت صحة الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الرسائل الالكترونية على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.
3. ثبت صحة الفرض الثالث للدراسة والذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبعد المواقع الالكترونية على الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.
4. ثبت صحة الفرض الرابع للدراسة والذي ينص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التكنولوجيا المالية الرقمية مجتمعة على أبعاد الشمول المالي بالمقارنة بين المصارف قيد الدراسة.

التوصيات Recommendations: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات العامة والخاصة بمجتمع الدراسة (البنك الأهلي المصري وبنك الرافدين العراقي) مع توضيح التوصيات المستقبلية على النحو الآتي:

1. التوصيات العامة

أ. تطوير بيئة الأعمال لدعم دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية من خلال تخفيف القيود على الكيانات الأجنبية وتشجيع الاستثمار في رؤوس الأموال المخاطرة.

ب. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتقليص حالة عدم اليقين، عبر تحديث القوانين المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية والنقود الإلكترونية، مع مراعاة خصوصيات كل بلد.

ج. تحسين البنية التحتية الرقمية عبر تعزيز جودة خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة، خصوصاً في المناطق النائية والريفية، للحد من الفجوات بين الحضر والمناطق النائية.

د. زيادة الدعم المؤسسي لإنشاء حاضنات أعمال توفر بيئة مناسبة لاختبار الابتكارات المالية ودعم نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

ه. تعزيز الوعي والثقة المالية من خلال حملات توعية وتثقيف موجهة للمستخدمين، مع التركيز على المناطق ذات الثقافة المالية المحدودة، خصوصاً في العراق.

و. مراجعة وتخفيف الأعباء التشغيلية، خصوصاً في المناطق النائية، والعمل على توفير حلول فعالة لتخفيض التكاليف وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

ز. متابعة الدور الحيوي للبنوك المركزية في تطوير استراتيجيات الشمول المالي ودعم توسع التكنولوجيا المالية واقتصاد رقمي أكثر شمولاً.

2. التوصيات الخاصة بمجتمع الدراسة

أ. البنك الأهلي المصري

- ❖ تكثيف الجهود لتعزيز البيئة التنظيمية المرنة التي تشجع الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الدولية.
- ❖ الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الرقمية لزيادة التغطية وتحسين جودة الخدمات، مع مراقبة التطور السريع في الخدمات الرقمية لتعزيز الشمول المالي.
- ❖ تعزيز برامج الشراكة مع الحاضنات ومسرعات الأعمال لتسريع اعتماد التقنيات المالية الحديثة.
- ❖ العمل على تحسين قنوات الاتصال الرقمية مثل التطبيقات والرسائل الإلكترونية بما يتناسب مع نتائج الدراسة التي أثبتت أثرها الإيجابي على الشمول المالي.

ب. بنك الرافدين العراقي

- ❖ العمل على تحسين البيئة القانونية والتنظيمية بشكل أعمق لتقليص الفجوات التي تسبب حالة عدم اليقين، مع استلهام التجارب المصرية التي حققت بعض التقدم.
- ❖ تطوير بنية تحتية رقمية مستدامة في المناطق الريفية والنائية لتقليل فرص انقطاع الخدمة أو ضعفها.
- ❖ تعزيز برامج التوعية والتثقيف المالي للمجتمع بشكل عام، مع التركيز على بناء ثقة المستخدمين تجاه الخدمات المالية الرقمية.
- ❖ دعم إنشاء وإطلاق حاضنات أعمال تكنولوجية متخصصة تستهدف الابتكار في بيئات محلية واقتصادية صعبة.
- ❖ تبني استراتيجيات تخفيف التكاليف التشغيلية المرتفعة، خاصة في المناطق الأقل تطوراً.

3. التوصيات المستقبلية

أ. إجراء دراسات مستفيضة على فاعلية السياسات الجديدة في القطاع المصرفي كلا البلدين ومدى تأثيرها على نمو التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

ب. تطوير نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز مبادرات التكنولوجيا المالية وضمان استدامتها.

ج. توسيع نطاق البحث ليشمل تأثير التقنيات الناشئة الأخرى كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في تعزيز الشمول المالي بالمصارف.

د. دعم مبادرات التعاون الإقليمي بين مصر والعراق لتبادل الخبرات والتجارب في مواجهة تحديات قطاع التكنولوجيا المالية.

ه. تعزيز البحث الأكاديمي والميداني المستمر لتقييم الحالات العملية وتحسين السياسات والخدمات الرقمية المصرفية.

المصدر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبو سمرة، محمد عادل حسن. (2019)، نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون كلية التجارة جامعة عين شمس بعنوان " ادارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030.
2. أحمد، خالد عبد الحميد. متولي، احمد زكي حسين. سليمان، حسين محمد (2021). أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على تفعيل متطلبات الشمول المالي–دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 12 (3) 378 - 402.
3. آسيا، بن ساسي. خضرة، دحو. إسحاق، حسيني، (2023)، علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية 5 (3) 165 – 192.
4. اوسياف، عمار، وشاوي شافيه، (2021)، الشمول المالي في الجزائر الواقع المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، مجلد 1، عدد (27)، ص ص120-138.
5. الجزراوي، ابراهيم محمد على وسعيد، لقمان محمد. (2009) أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات، مجلة الادارة والاقتصاد، (75) 1 – 37
6. الدهراوي، كمال الدين، محمد سمير، (2002)، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الجامعة· الجديدة، ط 2، الاسكندرية.
7. السواح، نادر شعبان، ونصير، مبروك محمد السيد. (2019). دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالى لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر. التجارة والتمويل، 39 (2) 309 – 360
8. السيد، محمد يحي فوزي& محمد، أحمد متولي بدير، (2018)، فرص ومخاطر التكنولوجيا المالية في القطاع المالي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، العدد الرابع.
9. العتيبي، عبد الله شعيل مشعان، (2013)، دراسة تحليلية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الممارسات المحاسبية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة. 27 (2) 169 - 200.
10. العثماني، مصطفى. (2014)، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، 2 (11) 241 – 252.

11. العراقي، احمد بشار، والنعيمي، زهراء احمد (2018)، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية عدد خاص بالمؤتمر الدولي لجامعه جيهان اربيل في العلوم الإدارية والمالية 2)104-212).
12. الغبور، أماني سعد الدين. فودة، شوقي السيد. سيد، سيد عبد الفتاح، (2019)، أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء فى البنوك التجارية مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. 5 (6) 359 - 405.
13. بدر، عصام علي فرج. (2023)، أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) في منشآت الأعمال على عدم تماثل المعلومات المحاسبية-دليل ميداني من البيئة السعودية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،7، (1)، 94 - 37
14. بهناس، العباس؛ رسول، حميد وبسيسة، بلعباس عز الدين (2019)، "أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. معارف.
15. بوطريف، لويزة ويشعيب، يونس، (2019)، "واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديات الراهنة"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد (3)، الجزائر.
16. تهامي، خالد صبيح الهادي. (2022). دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13 (2) 1053 – 1085.
17. جمعة أحمد، العربيد عصام، الزعبي زياد، (2003)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1.
18. جواني، صونيا ومريمت، عديلة، (2021)، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة- البحرين". مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 4.
19. حرفوش، سعيدة، (2019)، "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في العالم العربي"، مجلة أفاق العلمية، المجلد 11، العدد 3.
20. زهواني، رضا. عيساوي، سهام. مرزوقي، (2020)، أهمية تقنية سلسلة الكتل في صناعة الخدمات المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج. 13، ع. 3، ص ص107-95.
21. شحاته، محمد موسى علي، (2019)، نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الاداء المصرفي. مجلة البحوث المحاسبية. 6 الجزء الثاني-العدد (1)، 601 - 668.
22. شهاب النمر، لمياء، (2025)، التأثير المعدل لتقنية سلاسل الكتل على العلاقة بين جودة نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات الشمول المالي دليل ميداني من البيئة المصرية ". Journal of Accounting & Auditing (2314-4793), 14(1).
23. صابر، محمد عبد العليم، (2023)، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، 1(1) ، 95-110.
24. صندوق النقد الدولي، (2015)، العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
25. طه، طارق، (2000)، "مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية"، منشأة المعارف، للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط 3.

26. عبد الحميد، علاء محمود، (2024)، تأثير تطبيق الشمول المالي على تمويل المشروعات متناهية الصغر: دراسة تطبيقيه على القطاع المصرفي المصري، رسالة دكتوراه غير منشوره، الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية- كليه الدراسات العليا.
27. عبد الرحيم، وهيبة & قدور، أشواق بن، (2018)،"توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد 3.
28. عبد الرضا، مصطفي سلام & عبد الكريم، حيدر محمد (2020)، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي،" بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، العراق.
29. عبد السلام، ممدوح عبدالمولى محمد. (2022). دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وفاعلية السياسة النقدية: بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 2020- 2013. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 52(4)، 583 – 608.
30. عبد الله، عبد الله عمر عزت، (2023)، أثر الشمول المالي وقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاعمال جامعه ال البيت – الأردن.
31. عبد المتعال، عزة، (2018). دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات في تفعيل متطلبات الشمول المالي في إطار رؤية مصر المستقبلية 2030، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، الابعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،751-795.
32. عطية، أحمد عايش. (2018)، تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثير ذلك محاسبياً، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة الابعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030 كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
33. عليان، محمد عبد الحي عطايا، والشرفا، ياسر (2020)، أثر تطبيق الشمول المالي على تحسين انتاجية المشروعات الصغيرة من وجهه نظر اصحاب المشروعات الممولة من البنوك ضمن برامج مراكز المؤسسات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية.
34. عياش، زبير، & ابن يوسف، خلف الله، (2021). مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية: دراسة ميدانية على عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8 (1) 362 - 384.
35. فلاق، صليحة، شارفي، سامية (2020)، "دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين"، مجلة العلم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، المجلد 1، العدد 1.
36. بن قيدة، مروان & بوعافية، رشيد (2020)، "واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 9.
37. كركار مليكة، (2020)، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(3)، 362 -377.
38. لوكونغا، إينوتو (2017)، "التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا أفاق الاقتصاد العالمي." تقرير KMPG
39. محمد، مغنم & سفيان، أبحري. (2022)، دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. مجلة المدير (9) عدد خاص بالملتقي الدولي حول: اقتصاد المنصات الرقمية- فرص وتحديات، 198 - 142.
40. مناصرية، خولة، (2022)، "التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"، المجلد 5، العدد 1.
41. واصل، علياء عبد الحميد محمد. (2019). دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق استراتيجية مصر 2030 (دراسة ميدانية)، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 3، (2)، 106 – 109
42. يحيى، زياد هاشم والحبيطي، قاسم محسن، (2004)، تأثير التطورات التكنولوجية والبيئية على المحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ـ جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 نيسان (أبريل).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. ACCA. (2021). Fintech and the Future of Accountancy.
2. AICPA (2015) Financial Reporting Framework for SMEs Available at: http://www.aicpa.org/ INTERESTAREAS/FRC/ACCOUNTINGFINANCIALREPORTING/PCFR/Pages/Financial-Reporting Framework.aspx.
3. Al Rifai, M., & Al Baker, Y. (2025). The role of financial technology in enhancing financial inclusion: A regulatory perspective on current industry trends. Corporate and Business Strategy Review, 6(1), 43-52.
4. Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2015). The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm? University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper No. 2015/047.
5. Arner, D. W., Barberis, J., & Buckley, R. P. (2016). FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox. CFA Institute Research Foundation.
6. Belfo, F., & Trigo, A. (2013). Accounting information systems: Tradition and future directions. Procedia Technology, 9, 536-546.
7. Binh, V. T. T., Tran, N. M., & Vu, M. C. (2022). The effect of organizational culture on the quality of accounting information systems: Evidence from Vietnam. Sage Open, 12(3), https://doi.org/10.1177/21582440221121599.
8. Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy. Journal of Banking and Finance Law and Practice, 27(1), 47-68.
9. Chandrasekar, V., Wisetsri, W., & Ullah, I. (2021). URR blockchain and distributed ledger technology (DLT): the future of accounting. Psychology and Education Journal, 58(4), 320-323.
10. Dai, J., & Vasarhelyi, M. A. (2017). Toward blockchain-based accounting and assurance. Journal of information systems, 31(3), 5-21.

11. Del Sarto, N. and Ozili, P.K. (2025), "FinTech and financial inclusion in emerging markets: a bibliometric analysis and future research agenda", International Journal of Emerging Markets, Vol. 20 No. 13, pp. 270-290. https://doi.org/10.1108/IJOEM-08-2024-1428.
12. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. World Bank Publications.
13. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., and Hess, J. (2018). Publication: Global Findex Database 2017. The World Bank.
14. Faccia, A., Al Naqbi, M. Y. K., & Lootah, S. A. (2019, August). Integrated cloud financial accounting cycle: how artificial intelligence, blockchain, and XBRL will change the accounting, fiscal and auditing practices. In Proceedings of the 2019 3rd International Conference on Cloud and Big Data Computing (pp. 31-37).
15. Gelinas, U. J., Dull, R. B., & Wheeler, P. R. (2018). Accounting Information Systems (11th ed.). Cengage Learning.
16. Girard, T. (2021). Explaining the Origins and Evolution of the Global Financial Inclusion Agenda. The University of Western Ontario (Canada).
17. Gomber, P., Kauffman, R. J., Parker, C., & Weber, B. W. (2017). On the Fintech Revolution: Interpreting the Forces of Innovation, Disruption, and Transformation in Financial Services. Journal of Management Information Systems, 35(1), 220-265.
18. Hamidi، A، & Awainan، A. (2012). The Role of Small and Medium Enterprises in Reducing the Unemployment Crisis - with reference to some international experiences -. The International Forum: The Government's Strategy to Eliminate Unemployment and Achieve Sustainable Development organized by the University of Mohammed Boudiaf in Mssila، Algeria.
19. Hamzani, R. M. (2025). Accounting Information Systems and Financial Inclusion on The Performance of MSME'S Through the Quality of Financial Statements on Small and Medium Enterprises. Indonesian Journal of Economics and Finance, 2(1).
20. Jafri, J. (2025). Philanthropy and financial inclusion. In Handbook on Philanthropy and Social Policy (pp. 124-137). Edward Elgar Publishing.
21. Kitsantas, T., & Chytis, E. (2022). Blockchain technology as an ecosystem: Trends and perspectives in accounting and management. Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research, 17(3), 1143-1161.
22. KMPG, The Plus of Fintech Q4 2017: Global Analysis Investment in Fintech, 2018.
23. KPMG. (2016). The Role of Mobile Banking in Financial Inclusion. Retrieved from https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/xx/pdf/2016/03/the-role-of-mobile-banking-in-financial-inclusion.
24. Kwilinski, A. (2019). Implementation of blockchain technology in accounting sphere. Academy of Accounting and Financial Studi es Journal, 23, 1-6.
25. Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2020). Management Information Systems: Managing the Digital Firm (16th ed.). Pearson.

26. Maiti, M., Kotliarov, I., & Lipatnikov, V. (2021). A future triple entry accounting framework using blockchain technology. Blockchain: Research and Applications, 2(4), 100037. https://doi.org/10.1016/j.bcra.2021.100037.
27. Maylisa, A. F., Muhdor, A., Rahman, A., Sanusi, R., & Fauziah, D. A. (2025). E-Commerce, Accounting Information Systems, Financial Inclusion, and Financial Performance of SHOPEE UMKM in Surabaya. INTERNATIONAL JOURNAL OF TRENDS IN ACCOUNTING RESEARCH, 6(1), 126-134.
28. Menza, M., Jerene, W., & Oumer, M. (2024). The effect of financial technology on financial inclusion in Ethiopia during the digital economy era. Cogent Social Sciences, 10(1), 2309000.
29. Okello Candiya Bongomin, G., Akol Malinga, C., Manzi Amani, A., & Balinda, R. (2025). Recalibrating the scope of financial inclusion through financial technologies in the digital age: the role of digital literacy as a moderator in rural Uganda. Information Technology & People, 38(3), 1178-1207.
30. Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4), 329-340.
31. Ozili, P. K. (2025). Financial Inclusion and Digital Financial Inclusion of Forcibly Displaced Persons: Strategies and Challenges. Perspectives on Global Development and Technology, 24(3-4), 628-641.
32. Peter Renton,(2015) Understanding Peer to Peer Lending, Lend Academy., 5
33. Peters, G.W., Panayi, E. (2016). Understanding Modern Banking Ledgers Through Blockchain Technologies: Future of Transaction Processing and Smart Contracts on the Internet of Money. In: Tasca, P., Aste, T., Pelizzon, L., Perony, N. (eds) Banking Beyond Banks and Money. New Economic Windows. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-42448-4_13.
34. Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2021). Accounting Information Systems (15th ed.). Pearson.
35. Saksonova, S., & Kuzmina-Merlino, I. (2017). Fintech as financial innovation – the possibilities and problems of implementation. European Research Studies Journal, 20(3A), 961-973.
36. Treu, J. (2025). Financial Inclusion and FinTech. Social Work and Social Transformation between Exclusion and Inclusion: Analyses and Perspectives, 99.
37. Tuba, M. D., & Lawack, V. A. (2023). Towards an international financial inclusion strategy, institutional frameworks and enforcement: Setting regulatory benchmarks for the SADC countries. In Financial inclusion and digital transformation regulatory practices in selected SADC countries: South Africa, Namibia, Botswana and Zimbabwe (pp. 23-56). Cham: Springer International Publishing..
38. Udohaya, N. (2025). Financial Inclusion. In Impact Investing and Financial Inclusion: Examining the Innovations that Empower the Underserved (pp. 323-445). Cham: Springer Nature Switzerland.

39. Wang, Y., & Kogan, A. (2018). Designing confidentiality-preserving Blockchain-based transaction processing systems. International Journal of Accounting Information Systems, 30, 1-18.
40. World Bank. (2021). The Global Findex Database 2021.
41. World Bank. (2022). Financial Inclusion Overview. Retrieved from https://www.worldbank.org.
42. Yao, M., Di, H., Zheng, X., & Xu, X. (2018). Impact of payment technology innovations on the traditional financial industry: A focus on China. Technological Forecasting and Social Change, 135, 199-207.
43. Zavolokina, L., Dolata, M., & Schwabe, G. (2016). FinTech – What's in a Name? 37th International Conference on Information Systems (ICIS).